

الصناعة المالية الإسلامية في موريتانيا

د. أشرف أحمد زين الدين - موريتانيا

00222 32 72 90 00 و 00222 49 68 45 43 الهاتف:

Cherif4292@yahoo.fr الإيميل:

ملخص

هدف هذا البحث هو دراسة واقع وتطور الصيرفة الإسلامية في موريتانيا، وتتعلق الدراسة من إشكالية محورية تتمثل في الإجابة عن سؤال يتمثل في ما مدي هيمنة المصارف الإسلامية علي السوق المصرفي الموريتاني.

الكلمات المفتاحية: الوكالات المصرفية، الحصة السوقية ، المصارف الإسلامية.

Abstract

The objective of this research is to study the reality and development of Islamic banking in Mauritanian. The study is based on a central problem in answering the question of how Islamic banks dominate the Mauritanian banking market.

Keywords: banking agencies, market share, Islamic banks.

مدخل

شهدت موريتانيا في الفترة الأخيرة اقبالاً متزايداً على التعاملات الإسلامية حيث لجأت بعض البنوك التجارية إلى فتح فروع إسلامية ، فيما قررت أخرى التحول كلياً إلى النظام الإسلامي ، وقد مرت المصرفية الإسلامية في تطورها بثلاث مسارات، كان أولها بنك البركة الموريتاني الإسلامي الذي أنشئ عام 1985 ، ورغم نجاحه في السنوات الأولى إلا أن هذه التجربة آلت إلى الفشل، بعد انسحاب مجموعة البركة كلياً سنة 2001، وتغيرت هيكله رأس مال هذا البنك عدة مرات ، ليبقى مملوكاً من طرف خواص موريتانيين يعمل تحت بنك الوفاء، هذا البنك يحاول اليوم إعادة ترتيب أوراقه من جديد ليتوافق مع المصرفية الإسلامية بعد فترة من الازدواجية ، كما أن المصارف الأخرى ما زالت وليدة، حيث استقبلت السوق المصرفية الموريتانية منذ بداية 2009، 7 مصارف إسلامية وهذه المصارف هي البنك الشعبي الموريتاني (BPM)، و بنك المعاملات الصحيحة (BMS)، ثم البنك الإسلامي الموريتاني (موريس بنك) والمصرف الإسلامي الموريتاني (BIM) ومصرف موريتانيا الجديد (NBIM) وبنك الإبداع وبنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (BAMIS)، والبنك الموريتاني للاستثمار (BMI)، وبنك التمويلات الإسلامية (BFI) حديثاً الترخيص 2016، ومع سحب رخصة موريس بنك حسب بيان صادر عن البنك المركزي 2014/12/31 وبنك الإبداع. فقد أعلنت البنوك الستة أنها ستتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية .

1. مسارات التطبيق

كانت بداية الصيرفة الإسلامية مع بنك البركة الإسلامي أو بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي حسب التسمية الحالية (باميس)¹ الذي تأسس يوم 21 سبتمبر 1985م وبعد ربع قرن لم يتم الترخيص لأي مصرف إسلامي في موريتانيا، لتتوالى بعد ذلك التراخيص للمصارف الإسلامية لتصل إلى 7 مصارف إسلامية بالإضافة إلى مؤسستين تمويليتين هما حلال و نواكشوط للقرض، وهو ما يعتبر طفرة نوعية في الصيرفة الإسلامية في موريتانيا،

¹ تقرير بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (باميس)، 2013

بلغت الحصة السوقية للمصارف الإسلامية 33% من السوق المصرفي الموريتاني، هذه الحصة ستتضاعف إلى 54% عند بدأ تشغيل المصارف قيد التشغيل، كما أن القروض التي قدمت المصارف الإسلامية تمثل 6% إلى 11% من مجموع القروض في الاقتصاد، حيث كانت الأولوية للقروض علي المدى القصير وهي تمثل 73% في 2014 مقابل 70,7% في 2013، ويرجع سبب ذلك إلى عدم توفر الأموال طويله الأجل.²

يتميز القطاع المصرفي بمجمله في موريتانيا بالحدثة وعدم العمق وقلة المتعاملين. حيث لا يتجاوز عدد المنتسبين للمصارف 318954 عميلا عام 2014، أي أن نسبة السكان الذين يملكون حسابا مصرفيا لا يتجاوز 10% يتوزعون علي 16 مصرف و166 وكالة مصرفية علي كامل التراب الوطني. ربما تعود هذه الخفة في القطاع المصرفي إلي عدم وجود تقاليد قديمة في هذا المجال وغياب الوكالات المصرفية في داخل البلاد حتي عهد قريب وارتفاع مستوى الأمية بين السكان، يضاف إلي ذلك رفض التعامل بالفائدة الربوية التي تمثل العمود الفقري للنشاط المصرفي.³

تمثل ودائع الإطلاع 87% من جميع ودائع المصارف، كما أن الناتج البنكي الصافي وصل 44 مليار في 2015 مقابل 41 مليار 2014 هذه الزيادة المتمثل في 2,5 مليار ناتجة عن تضاعف البنوك.

يتكون الناتج الخام أساسا من:

❖ العمليات مع الزبناء (الفوائد والهوامش) والتي تمثل 93%

❖ عمليات الصرف 3%

❖ عمليات الخزينة 3% بالنسبة للمصارف التقليدية⁴

1. بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (باميس)

Cheikhna bechir " L'apport de la banque islamique dans l'économie mauritanienne " Forum Nouakchott pour la Finance Islamique 28 27-mai 2017-²

- صدف السخاوي و سعدبوه الركاد " البنوك الإسلامية بين صدق المشاعر وسوء تقدير المخاطر : قراءة في أسباب تعثر التجربة الموريتانية:³

ملتقى اسفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية،

⁴ Cheikhna bechir " L'apport de la banque islamique dans l'économie mauritanienne " Forum Nouakchott pour la Finance Islamique 28 27-mai 2017

انشئ هذا المصرف نهاية 1985 تحت اسم بنك البركة الموريتاني ورأسمال يبلغ 500 مليون أوقية مقسمة بين شركة البركة السعودية للإستثمار والتنمية بنسبة 50% وللقطاع الخاص الموريتاني 40%، وللبنك المركزي 10%. ويعتبر هذا البنك أول مصرف إسلامي في موريتانيا، إذ حاول تفادي استخدام الفائدة الربوية واستبداله بنظام المربحة والمشاركة والتأجير الي غير ذلك من المعاملات الإسلامية، وفي سنة 1992 وفي اطار سياسة الخصخصة المتبعة آنذاك، قام البنك المركزي بالتنازل عن حصته في المصرف لصالح خصوصيين، ومنذ ذلك الحين عرفت تركيبة البنك تغييرات تمثلت في تنازل عن الاسهم حتي اصبحت بموجبها ما بين 1993 و 1995 مجموعة البركة المساهم الرئيسي بنسبة 87,8% من رأس مال البنك، وقد حدث ذلك نتيجة لزيادة رأسمال البنك ليصل إلي 3700 مليون أوقية وقبول السلطات النقدية لدمج ديون مجموعة دله البركة علي المصرف في رأسماله.

وفي سنة 1996 تنازلت مجموعة البركة عن جزء كبير من أسهمها لتكون بذلك النسبة الأكبر في رأس المال من نصيب رجال الأعمال الموريتانيين. كما ترتب علي هذه الإتفاقية سحبلا كلمة البركة من التسمية الاجتماعية وذلك قبل حلول 2001/11/14.

وفي سنة 1999، تم تخفيض رأسمال المصرف إلي 2 مليار أوقية وتمت عملية تنازل عن الأسهم بين المساهمين أصبحت بموجبها مجموعة البركة تمتلك فقط 15% من رأسمال المصرف، وفي سنة 2001 تم تغيير اسم البنك الي بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي وبذلك لم يعد متخصصا في المعاملات الإسلامية فقط بل اصبحت يقدم جميع الخدمات المالية سواء كانت ذات طابع إسلامي أو ريوبي، ومنذ ذلك الوقت بدأ هذا المصرف في تحقيق نجاحات هامة وأرباح معتبرة.

وفي سنة 2011 تم الخروج النهائي لمجموعة البركة من رأسمال المصرف ليصبح أحد المصارف المملوكة 100% من طرف خواص موريتانيين. وقد بلغ رأس مال هذا المصرف في نهاية 2014 سبعة مليارات أوقية مملوكة بنسبة 85% من طرف أسرة أهل عبد الله. كما وصل عدد زينائه في سنة 2015 الي 24658 زبونا موزعين علي 8 وكالات تزاوّل نشاطها علي التراب الوطني.

2. المصرف الاسلامي الموريتاني (BIM)

تم انشاء المصرف الإسلامي الموريتاني في 2012⁵ برأس مال قدره ستة مليارات مشترك بين مؤسستين رائدتين في مجال الصيرفة الإسلامية وهما : 60% مملوكة من طرف المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، 40% مملوكة من طرف بنك آسيا التركي، ويعتبر المصرف الإسلامي الموريتاني ثاني مصرف إسلامي في موريتانيا بعد مصرف الوفاء الموريتاني الإسلامي. يهدف هذا المصرف أساسا إلى تقديم مختلف الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي نهاية 2015 وصل عدد زبائن المصرف 3300 زبونا، وهو ما يمثل 0,8% من مجموع الزبناء، موزعين علي 4 وكالات تزوال نشاطها في انواكشوط وناواذيبو، كما تمثل الحصة السوقية 1,4% من الودائع وهي نسبة متواضعة الي حد ما. وقد بلغت أرباحه في 2013 م 300 مليون أوقية (حوالي 800.000 أورو)

3. البنك الشعبي الموريتاني (BPM)

تعود بدايات المصرف إلى تأسيس "Mauritanie Leasing" في 12 مايو 1988 برأس مال قدره مليون أوقية، من طرف رجل الأعمال الموريتاني " لمام ولد أبنو" بالاشتراك مع البنك الوطني لموريتانيا (BNM) وبنك الوفاء الإسلامي (BAMIS). وهي مؤسسة مالية متخصصة في الإيجار المالي غير مرخص لها باستقبال ودائع الجمهور، ولقد تم استحداثها آنذاك من اجل تغطية النقص الحاصل في مجال تمويل المعدات، واستطاعت تحقيق نجاحات معتبرة بفضل أمواله الذاتية والقروض المقدمة من طرف البنوك المحلية المساهمة فيها وبعض الممولين الدوليين (OPEC, FADES, BAD, PROPARCO et SHETER AFRIQUE)⁶ ولكن مع تراجع النشاط الإقتصادي في البلاد خلال السنوات الأخيرة وشح مصادر التمويل سواء كان داخليا أو خارجيا، بدأت المؤسسة التفكير في توزيع نشاطاته لتصبح مصرفا من اجل استخدام ودائع الزبائن كمصدر لتمويل انشطتها، وفي 5 يونيو 2012 تم تحويل المؤسسة بعد مصادقة مجلس السياسة النقدية بالبنك المركزي علي طلبها _ الي مصرف تجاري اسلامي براسمال قدره 6 مليارات موزعة علي مجموعة من المساهمين الخواص منهم ثلاثة يملكون أكثر من 66% وهم 46% لأسرة أهل أبنو، 20% ابراهيم ولد أحمد لعمي، 10% البنك الوطني لموريتانيا (BNM)، 10% مصرف شنقيط، و 10% OPEC، و 4%

⁵ - Le Guide de l'investissement mauritanie , decembre ; 2014, OP-cite ;P 29

⁶ -BCM,étude annuelle d'établissement de credit : BPM , 2015, p 7

لأحمد حمدي مكناس. ووصل عدد زبناء المصرف في سنة 2016 إلى 10000 زبونا أي نسبة 6,6% من مجموع الزبناء موزعين علي 16 وكالة.⁷
4. بنك المعاملات الصحيحة (BMS)

يعتبر بنك المعاملات الصحيحة رابع مصرف إسلامي في موريتانيا، حصل علي الترخيص بناء علي القرار رقم GB/012/2012 بتاريخ 2012/03/15 الصادر عن محافظ البنك المركزي، وهو شركة مساهمة برأسمال مدفوع قدره 6 مليارات، هذا المصرف يعمل وفق مبادئ التعامل الإسلامي مع الأفراد والمؤسسات علي حد سواء، وهو مملوك بالكامل لرجال اعمال موريتانيين شباب وهم: 30% محمد فال ولد اللهاه، 30% محي الدين ولد احمد سالك، و 20% أحمد حمدي مكناس، 20% احمد ولد لمرباط ولد الطنجي. وصل عدد زبناء المصرف في منتصف 2015 إلى 3730 زبونا موزعين علي 7 وكالات.⁹ وفي نهاية 2013 بلغت المشاركات والمضاربات 1,46 مليار أوقية، بينما وصلت المربحات والمساومات والحسابات ذات الصلة 4,88 مليار أوقية، وبلغت عروض وعقارات للبيع 0,77 مليار أوقية¹⁰ ومنه يمكن القول أن أكثر الصيغ استخداما من قبل بنك المعاملات الصحيحة في تمويل العملاء في نهاية 2013 م هي المربحات والمساومات.

5. موريس بنك (MAURISBANK)

تم الترخيص لهذا المصرف في 6 أغسطس 2012 من طرف مجلس السياسة النقدية بالبنك المركزي، وهو مصرف متخصص في المعاملات الإسلامية برأسمال مسجل قدره 6 مليارات أوقية، مملوكة بنسبة 95% من طرف رجل الأعمال أحمد مكيه. بدأ المصرف نشاطه في 2013 برأسمال محرر قيمته 4 مليارات أوقية منها مليار واحد علي شكل سيولة نقدية، أما الثلاث مليارات فهي تمثل العقار الذي به مقره الرئيسي. استطاع هذا البنك أن يجذب حجما هاما من ودائع القطاع العام تم توظيفها في قروض رديئة واعمال بناء مكثفة في مقره الرئيسي ووكالاته، كما قام بإصدار العديد من الضمانات المصرفية لآجال قصيرة دون

⁷-البنك المركزي الموريتاني، البنك الشعبي الموريتاني، 2014/12/31

⁸ - BCM, étude annuelle d'établissement de credit : BMS , 2015, p 8

⁹-البنك المركزي الموريتاني، الوضعية المجمع ل بنك المعاملات الصحيحة، بتاريخ 31 دجمبر 2014

¹⁰ -www.bms.mr/index.php/ar/prd

مرتعات لمقدرته المالية علي السداد. هذه الوضعية وضعت البنك في أزمة سيولة حادة اتسمت بطرده من غرفة المقاصة بالبنك المركزي منذ نهاية شهر يوليو 2014 بصورة دائمة، وقد تجلت مظاهر أزمة السيولة الحادة في : عدم مقدرة ملاكه دفع 2 مليار متبقية من رأسماله، حلول آجال كم هائل من الضمانات المصرفية والكمبيالات الواجبة الدفع وعدم مقدرة المصرف علي السداد، كبر حجم الديون المتعثرة وتوقف الزبناء عن السداد، تدافع المودعين لسحب ودائعهم ،عدم مقدرة المصرف علي تسديد أجور العمال ، خلو صناديق المصرف من السيولة النقدية بصورة كاملة في شهر دجمبر 2014.

وأما التطورات المتسارعة لهذا الأزمة الحادة التي تحولت من أزمة سيولة إلي أزمة ملائمة اتسمت بتوقف المصرف بشكل نهائي عن الدفع، قامت السلطات النقدية بسحب رخصة المصرف في 31/12/2014 ووضعها في حالة تصفية قضائية، كما وجهت تهمة سوء التسيير المتعمده إلي مسيره. وقد افلس هذا المصرف مخلفا ورائه ما يزيد عن 7 مليارات من الودائع غير المسدده و 5 مليارات من الكمبيالات والضمانات المصرفية الحالة والغير مسدده منها ما يفوق 4 مليارات لصالح الخزينة العمومية.¹¹

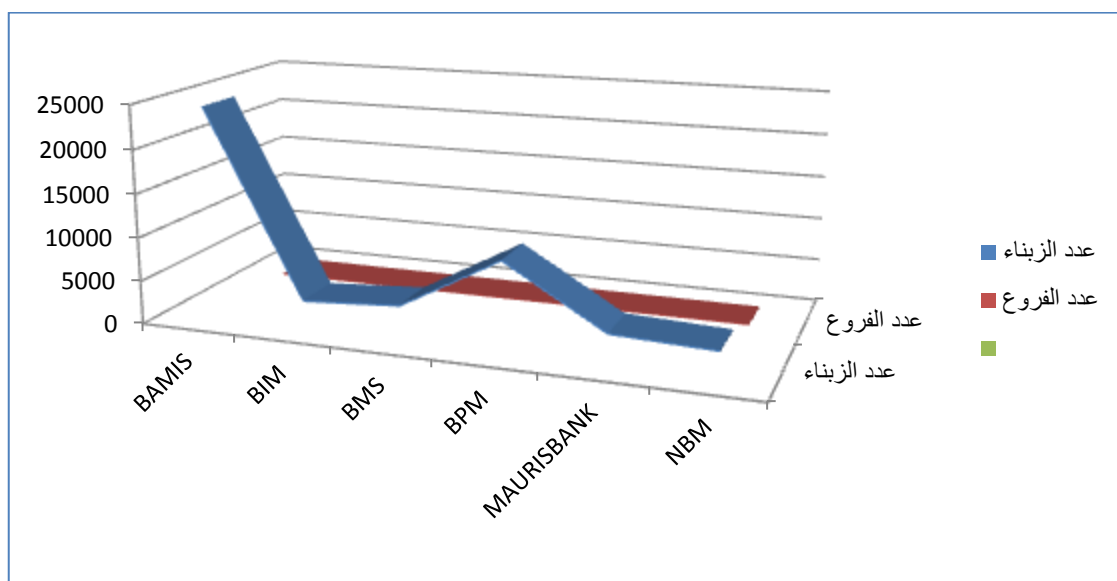
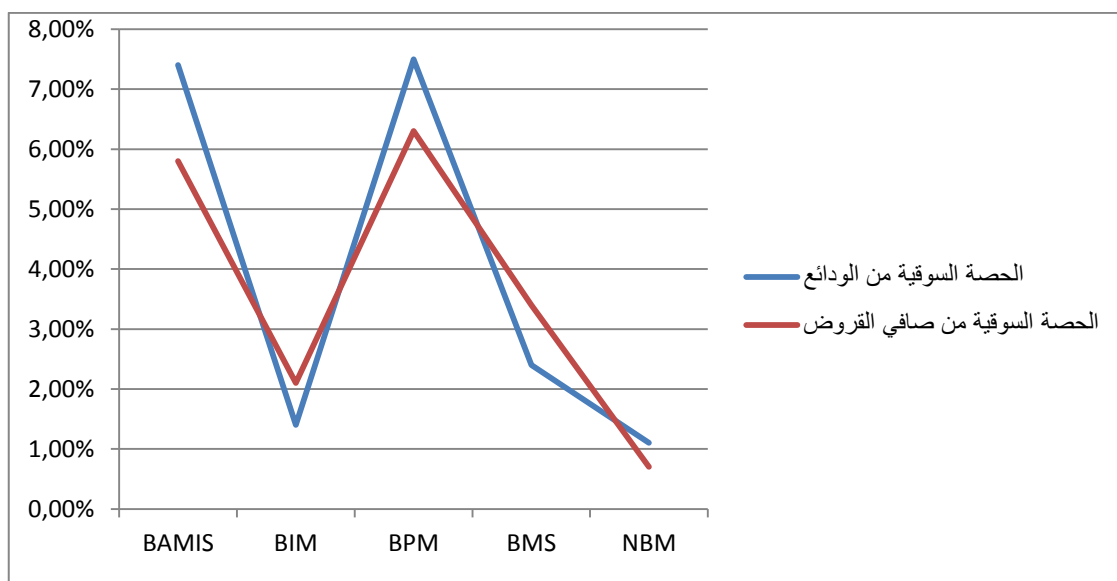
6.مصرف موريتانيا الجديد (NBM)

تم الترخيص لهذا المصرف من طرف البنك المركزي بتاريخ 2013/12/31 ويعتبر ثمرة تعاون مجموعة من رجال الأعمال الوطنيين مع خبرات مصرفية وطنية بهدف تطوير الصيرفة الإسلامية في موريتانيا. بدأ هذا المصرف أعماله في 24 يوليو 2014 برأسمال قدره 6 مليارات أوقية موزعة علي النحو التالي:¹² 35% عبد الباقي ولد احمد بوها، و35% سيديا ولد احمد بوها، و 15% العامة للصناعة والتجارة (Général Industrie Commerce SARL) و 15% مجموعة موزاكا (MOZACA Group). وصل عدد زبناء المصرف في منتصف 2015 إلي 2774 موزعين علي 6 وكالات تتمركز منها 5 في نواكشوط وواحدة في انواذيبو.

ويبين الشكل التالي حصص المصارف الإسلامية من السوق المصرفية وكذلك عدد الزبناء 2015

¹¹ -BCM,note sur laMAURISBANK du , 7/01/2015

¹² BCM,étude annuelle d'établissement de credit M NBM, du 22/12/2015 ; p 7



نسبة الفائده علي القروض بالنسبة للبنوك التقليدية أو الهامش بالنسبة للبنوك الإسلامية انخفضت من 15,1% سنة 2012 إلي 11,4% في سنة 2014¹³ ويرجع سبب ذلك إلي:

➤ زيادة المصارف

➤ زيادة حدة المنافسة.

عموما شخصت بعثة صندوق النقد الدولي في وثيقة وضعية القطاع المالي في موريتانيا بأنه: "هش ويعاني من نقاط ضعف هيكلية"، مشيرة إلى أن العلاقات الوثيقة بين التكتلات الاقتصادية تثير مخاوف بشأن المخاطر النظامية الأساسية، وتسلب الضوء على مشاكل الشفافية والحكمة.

وأكدت الوثيقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، هيمنة البنوك على القطاع المالي في موريتانيا، وقالت الوثيقة إن القطاع المالي الموريتاني كان في العام 2014 يتكون من 16 من البنوك التجارية المرخصة، وبنكي شركات، و5 بنوك إسلامية وشركة تأجير تم تحويلها إلى بنك، إضافة لـ 31 مؤسسة تمويل أصغر، مشيرة إلى أن "بروكابك" PROCAPEC يعتبر الشبكة الوحيدة النشطة لمؤسسات التمويل الأصغر حيث تتوفر على 51 فرعا.

تتضاف لهذه القائمة اثنتان من المؤسسات المالية المتخصصة (صندوق الإيداع والتنمية و FCI؛ و 4 شركات التأجير، و 32 صرافة، و 12 شركة تأمين، و 2 من صناديق التقاعد¹⁴.

ويتميز القطاع المصرفي بمجمله في موريتانيا بالحدائث وعدم العمق وقلة المتعاملين. حيث لا يتجاوز عدد المنتسبين للمصارف 353 032 عميلا عام 2015، أي أن نسبة السكان الذين يملكون حسابا مصرفيا لا يتجاوز 10% يتوزعون علي 16 مصرف و 203 وكالة مصرفية علي كامل التراب الوطني. ربما تعود هذه الخفة في القطاع المصرفي إلي عدم وجود تقاليد قديمة في هذا المجال وغياب الوكالات المصرفية في داخل البلاد حتي عهد قريب وارتفاع مستوي الأمية بين السكان، يضاف إلي ذلك رفض التعامل بالفائدة الربوية التي تمثل العمود الفقري للنشاط المصرفي.

¹³ - Cheikhna bechir " L'apport de la banque islamique dans l'économie mauritanienne " Forum Nouakchott pour la Finance Islamique 28 27-mai 2017

¹⁴ - www.alakhbar.info بتاريخ 27 ابريل 2016

II- العوائق والتحديات

يلخص المستشار في بنك الوفاء الإسلامي الموريتاني (باميس)¹⁵ العوائق والتحديات للبنك ب:

- الصعوبات و المشكلات المتصلة بخضوعها لرقابة البنك المركزي في الدولة حالها حال باقي المصارف التقليدية التي تتعامل بالفوائد الربوية، أخذاً عند منح الائتمان و عطاء عند قبول الودائع، ولهذا فمثلاً عندما تحتاج للسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك بسبب انه يفرض فائدة ربوية على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، كون مثل هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية حيث أنها لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، و خضوعها لذات النسب التي يضعها البنك المركزي للمصارف التقليدية على الرغم من الاختلاف في طبيعة كل منهما.
- تركيز سياسات التمويل في البنوك الإسلامية على المربحة و المشروعات القصيرة الأجل كالاستثمار السلعي و عمليات البيع بالتقسيط، مما أدى للانحراف في أساليب الاستثمار و التمويل، حيث ان المجامع الفقهية و المختصين يوصون البنوك الإسلامية بالتوسع بمجالات المضاربة و المشاركة و التقليل من المربحة و إعطاء الأفضلية للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل.
- الكشوفات : كيف يمكن التكيف مع زبون يريد كشف حسابه (VISA).
- علي أي أساس يمكن الاستفادة من العمليات المستندية أي الضمانات في الإيراد والتصدير.
- عدم تفهم طبيعة بنك باميس من قبل الزبناء المتعاملون في المجتمع، علي غرار مطالبتهم بفائدة قريبة من الفائدة الربوية .
- نقص في رأس المال البشري المدرب تدريباً علي آليات النظام المصرفي الإسلامي، ضعف الخبرة وحداثة التجربة ، سواء لدى أغلب العاملين فيها أو المتعاملين معها، مما قد يؤدي إلي عدم الالتزام بالقيم و الأخلاق الإسلامية و القواعد الشرعية في اغلب الحالات.

¹⁵ المستشار محمد ولد الشيخ عبد الله....مقابلة في مكتبه 2015/11/09، بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي(باميس)

- القصور في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية : يعتمد جل المصارف الإسلامية في موريتانيا جملة وتفصيلا علي نوع واحد من البيوع وهو بيع المrabحة، وهو قريب إلي حد ما من أسلوب العمل المصرفي التقليدي.
 - تأخر الزبناء في تسديد الديون في الوقت المناسب ، فكيف إذن يمكن التكيف الشرعي مع الزبون في حالة عدم السداد؟
 - غياب أو ضعف الرقابة الشرعية التفصيلية لعمل هذه المصارف و التي تعطي الضوء الأخضر لحلية أو حرمة العمل المصرفي هذا أو ذاك، و هناك أسس ومعايير خاصة لهذه الرقابة. إلا انه من الملاحظ أن اغلب هذه المصارف لا تعير لهذا الجانب اهتماما كبيرا من ما يجعلها تبدو للدارسين و الباحثين وكأنها لا توجد فوارق بينها و المصارف الربوية وعلي حسب الاطلاع لم نجد تقرير للمراقب الشرعي الذي يقترن مع تقرير مراقب الحسابات في نهاية السنة المالية، حيث ان مثل هذا التقارير تظهر صحة المعاملات التي تم إجراؤها.
 - المنافسة الكبيرة من المصارف التقليدية
 - القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه.
 - توسيع قاعدة المساهمين والفصل بين الإدارة والملكية، وإعادة هيكلة الشركات.
 - خضوع البنك لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة علي العمل المصرفي التقليدي،(عدم مراعاة خصوصيتها)، من طرف البنك المركزي.
- من جهتي لاحظت أثناء مروري ببعض هذه المؤسسات كما باقي المصارف الموريتانية أنها مصارف عائلية ، فطبيعة الاكتتاب يطغي عليه المعرفة، ودرجة القرابة علي الكفاءة،مما نجم عن ذلك تدمير الزبناء من هذه المؤسسات، والتوجه إلي البنوك الأجنبية علي غرار سوستي جنرال، واورا بنك،.
- الآفاق المستقبليةIII-
- في ظل المنافسة التامة ، خاصة سعي المصارف التقليدية سواء علي المستوى المحلي أو الخارجي تقديم منتجات تتبع نفس السمات والخصائص التي تقدمها البنك وربما متفوقة عليها نتيجة تخفيض التكاليف والجودة والدقة بالإضافة إلي اختصار الفترة الزمنية،

ولأهمية الكبيرة للبنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فإنه يتطلب من السلطات النقدية :

- ✓ سن قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية.
- ✓ إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات الإصلاح الاقتصادي.
- ✓ تنظيم العلاقة مع البنك المركزي.
- ✓ التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الشرعية.

هذا بالإضافة إلي مناشدة الحكومة بتبني النظام الاقتصادي الإسلامي ، خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة ، واثبات قدرة هذا التمويل علي حل المشاكل الاقتصادية والمالية التي استعصت علي الأنظمة الاقتصادية الكبرى، وتطبيق فريضة الله المالية للزكاة و إعادة نظام الوقف ومناشدة الأفراد لتأسيس جمعيات أهلية لجمع الزكاة، وتوزيعها علي المستحقين ، و إشادة مؤسسات خيرية ذات أغراض اجتماعية متنوعة لتحقيق التكافل بين أفراد المجتمع.

- ✓ إقامة معهد متخصص إسلامي للدراسات والبحوث ، يهدف إلي إجاد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة شركات التمويل بفكر أساسه التعاون في تحمل المخاطر.

الخاتمة:

علي الرغم من أهمية هذه الخطوات في أسلمت التعاملات إلا ان هناك نقاط أساسية يجب أخذها في الاعتبار أثناء هذا التحول وذلك من اجل تقوية وتعزيز هذا التحول نذكر منها :

- العمل علي تطوير المنظومة البنكية بصفة عامة وجعلها في متناول الجميع ، ذلك من خلال إدخال تحسينات إليها وتطوير أساليبها وتغيير عقلية المواطن¹⁶ فيما يتعلق بالتعاملات البنكية وذلك من خلال حملات توعية وتعبئة شاملة سواء من خلال الإعلام أو غيره من الوسائل المتوفرة ، حيث ذكر البنك الدولي في آخر تقرير له أن نسبة مستخدمي¹⁷ النظام البنكي في موريتانيا لا تتجاوز خلق أكبر عدد ممكن من الأدوات المالية الإسلامية لتلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين و المقترضين علي حد سواء ، فمثلا خلال سنة 1983 إلي 1992 كان تركيز في ماليزيا علي خلق اكبر عدد ممكن من أدوات التعامل

¹⁶ يقدر الاقبال علي المعاملات البنكية في موريتانيا ب 17٪

¹⁷ IMF Country Report No. 12/249- 2012

الإسلامي وخلال نهاية هذه الفترة نجحت ماليزيا في توفير أكثر من 20 منتج إسلامي تغطي مختلف مجالات الاقتصادية في البلاد .

وجود مؤسسات مالية بعدد كاف للمساهمة في تطوير النظام المصرفي الإسلامي.

- إنشاء مراكز للبحث وتطوير النظام المصرفي الإسلامي ، مكون باحثين من مختلف التخصصات العلمية والشرعية.

وفي الأخير إن تطوير الصيرفية الإسلامية أصبحت مسألة حتمية ، خاصة في ظل وجود تنامي هذه المصارف علي غرار البنك الإسلامي الموريتاني (BIM)، و مصرف المعاملات الصحيحة (BMS) والبنك الشعبي الموريتاني (BPM) والوطني المتفرع عن البنك الوطني الموريتاني (BNM) ، الذي أصبح له فروعاً منتشرة، تتعامل وفق الشريعة الإسلامية وفتح فروع إسلامية في أغلب البنوك العاملة في موريتانيا ، ومن أجل تنمية اقتصادية واجتماعية المواطن في أمس الحال إليها أكثر من قبل في فترة حساسة لا بد من الاستفادة من هذه المصارف الإسلامية ، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقرار ، بل وأكثر طلباً من المواطن الموريتاني المسلم المحافظ ، مقارنة بالتمويل التقليدي المسيطر، القائم علي الربا.

المراجع

1. صديقي السخاوي و سعدبوه الركاد " البنوك الإسلامية بين صدق المشاعر وسوء تقدير المخاطر : قراءة في اسباب تعثر التجربة الموريتانية: (مؤتمر اسفاقس الدولي الرابع)
2. تقرير بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (باميس)، 2013
3. تقرير بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (باميس)، 2014
4. البنك المركزي الموريتاني، البنك الشعبي الموريتاني، 2014/
5. البنك المركزي الموريتاني، الوضعية المجمعّة لبنك المعاملات الصحيحة، بتاريخ 2014
6. المستشار محمد ولد الشيخ عبد الله....مقابلة في مكتبه 2015/11/09، بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (باميس)

- Cheikhna bechir “ L’apport de la banque islamique dans l’économie .7
mai 28 _27، Forum Nouakchott pour la Finance Islamique "mauritanienne
2017
- www.bamis.mr .8
- [www .bms .mr/index.php/ar/prd](http://www.bms.mr/index.php/ar/prd) .9
- IMF Country Report 2012 .10
- BCM, étude annuelle d’établissement de crédit : BPM , 2015 .11
- BCM, étude annuelle d’établissement de crédit : BMS , 2015 .12
- MAURISBANK 2015 ,note sur la BCM .13
- ,étude annuelle d’établissement de credit M NBM, 2015 BCM .14